السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي

الأشراف والمراجعة

لجنة صياغة الاستراتيجية الوطنية
للذكاء الاصطناعي

جمهورية العراق

مكتب رئيس مجلس الوزراء

السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي

الاعداد

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

المقدمة

تنفيذًا لتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة العليا للذكاء الاصطناعي، تم تشكيل لجنة عليا تتولى مسؤولية صياغة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في العراق. وقد ضمّت هذه اللجنة ممثلين عن مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة، شملت:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
- وزارة الاتصالات،
- هيئة الإعلام والاتصالات،
- هيئة المستشارين،
- وزارة التخطيط،
- مكتب رئيس مجلس الوزراء،
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

كما حرصت اللجنة على إشراك قطاعين رئيسيين يُعدّان من الدعائم المهمة في بلورة الرؤية الوطنية وتطويرها، وهما:

- المنظمات الدولية، حيث تمثلت المشاركة من قبل منظمة اليونسكو ومنظمة الإسكوا.
- القطاع الخاص، ممثلًا بشركتي آسياسيل وزين العراق، لما له من دور محوري في تطوير البنية الرقمية ومساقات تطبيق وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

خلال أعمال اللجنة، تم استلام العديد من المقترحات والتوصيات خلال عمل اللجنة، من الجهات المعنية بتطوير السياسات العامة والاستراتيجيات في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد كانت من أبرز الأوراق التي نوقشت باستفاضة:

- ورقة السياسة العامة الصادرة عن منظمة الإسكوا وهيئة الإعلام والاتصالات والدكتور عباس البكري،
- الاستراتيجية الوطنية المقدّمة من قبل وزارة الاتصالات،
- رؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
- رؤية وزارة التخطيط في ما يتعلق بتوظيف الذكاء الاصطناعي في السياسات التنموية.

وبناءً على ما تقدم، تم تهيئة المسودة الأولى للسياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي، لعرضها بعد الاطلاع على جميع وجهات النظر والملاحظات التي طرحها السادة أعضاء اللجنة المحترمين، لتكون نقطة الانطلاق نحو بناء استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة للذكاء الاصطناعي في العراق.

وستُشكل هذه الاستراتيجية حجر الأساس نحو إطار تشريعي وطني متكامل للذكاء الاصطناعي، كما ستُمثل امتدادًا عمليًا لرؤية الحكومة العراقية في ملف أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، بما يعزز من سيادة التكنولوجيا ويرسّخ الاستخدام المسؤول والمستدام لها في خدمة التنمية الوطنية.

جدول المحتويات

1 الرؤية Page 5

2 نطاق تنفيذ السياسة Page 5

3 الأهداف Page 66

4 محاور العمل Page 7

5 المحور الأول: بناء القدرات في الذكاء الاصطناعي وزيادة التوظيف Page 7

6 المحور الثاني: دعم البحث والتطوير وريادة الأعمال والابتكار Page 8

7 المحور الثالث: إتاحة البيانات العالية الجودة والبنية التحتية التكنولوجية Page 9

8 المحور الرابع: تسريع التطبيق في القطاعات الحيوية Page 9

9 المحور الخامس: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي Page 11

10 المحور السادس: تعزيز البيئة المحيطة بالذكاء الاصطناعي Page 12

12 حوكمة السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي Page 13

الرؤية

أن يتبوأ العراق مكانة المركز ا لإقليمي الرائد في مجال الذكاء ا لاصطناعي، عبر بناء بيئة رقمية ذكية، مستدامة، عادلة، آمنة، ومبدعة، تُم كّن المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء. وذلك من خلال اعتماد الذكاء ا لاصطناعي كأداة محورية لخدمة عراق مزدهر ومتقدم، يسهم بفاعلية في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

نطاق تنفيذ السياسة

تُطبّق هذه السياسة على القطاعين العام والخاص بهدف تشجيع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعزيز استخدامها في شتى القطاعات. كما تسعى إلى توجيه وتنظيم آليات تطبيق هذه التقنيات لضمان فعاليتها وتكاملها مع الخطط الحكومية. وستُسهم هذه السياسة في تعزيز دور الذكاء الاصطناعي في دعم التحول الرقمي، وتحسين جودة الخدمات، وتحقيق الكفاءة التشغيلية.

الأهداف

تم تحديد مجموعة من الأهداف المهمة للسياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي في العراق لتحقيق الرؤية الوطنية الشاملة. يمكن إيجاز هذه الأهداف كما يلي:

- إنشاء إطار شامل يتضمن ميثاقا أخلاقيا ولوائح لحماية البيانات وتوجيهات لتصنيف ومشاركة البيانات العادية وعالية الجودة، فضلاً عن توفير التبادل الآمن للبيانات بين المؤسسات والقطاعات الوطنية، والتي تُعدّ ضرورية لمشاريع وأنشطة الذكاء الاصطناعي؛
- توسيع مجالات العمل وتعزيز فرص التوظيف في قطاع الذكاء الاصطناعي، من خلال تطوير وإثراء برامج التدريب، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات بالتعاون مع القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية المعنية، والجامعات. كما يهدف ذلك إلى توفير بيئة داعمة ومحفزة للأعمال، الابتكار، وريادة الأعمال؛

- تطوير كفاءات وبناء قدرات الجهات الحكومية في مجال الذكاء الاصطناعي، من اجل تمكينها لمواجهة التحديات المستقبلية بفعالية وتحسين خدمة المواطن. ويشمل هذا التطوير أيضًا القطاع الخاص والجامعات لضمان تكامل الجهود؛
- تسريع تبني الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية: تشجيع وتسهيل دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الرئيسية لتحقيق التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات؛
- زيادة عدد ونوعية الشركات الناشئة في مجال الثورة الصناعية الرابعة وتشجيعها ضمن خطة التنمية الوطنية. سيتحقق ذلك من خلال توفير الحوافز والإعفاءات وتبسيط الإجراءات، مع الالتزام بالريادة في الابتكار في الذكاء الاصطناعي على المستويين الإقليمي والدولي، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية؛
- تعزيز الأبحاث والابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي بما يسهم في تطوير الحلول التقنية المتقدمة للمشاكل والتحديات التي تواجة العراق والمنطقة، وضمان توافقها مع المبادئ الأخلاقية للاستخدام المسؤول لمساقات الذكاء الاصطناعي، لغرض زيادة عدد الخريجين والمتدربين الجدد من ذوي الكفاءات العالية والمهارات الكافية في هذا المجال؛
- تحديث المناهج الدراسية في وزارتي التعليم العالي والتربية بإدراج مفاهيم الذكاء الاصطناعي الاصطناعي ضمن المناهج والمقررات الدراسية؛
- تعزيز البنى التحتية للحوسبة العالية الأداء والعمل على تشغيلها، وتطوير مراكز البيانات الحكومية و دعم مراكز البيانات الخاصة، وتحسين آليات تخزين البيانات، ونقلها، ومشاركتها الآمنة؛
- تطوير بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة وتحديث ومواءمة الضوابط والتعليمات القانونية مع التحوّل الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الذكاء الاصطناعي وتقييم عواقبه المحتملة مسبقًا عبر عبر محو الامية المعلوماتية وتحسين الدراية الرقمية.
- تطوير البنى التحتية للتحول الرقمي ومساقاته في العراق كا لانتقال السلس الى IPV6 كونه محرك اساسي لتفعيل خدمات الذكاء ا لاصطناعي وضمان حقوق المتسخدمين العراقيين.

محاور العمل

من خلال الاطلاع على الدراسة المنشورة حول (الوضع الراهن للذكاء الاصطناعي في العراق) تم تحديد مجموعة الأولويات المطلوبة لتنفيذ التحوّل باتجاه تطبيقات الذكاء الاصطناعي وفق ما يلي:

المحور الأول: بناء القدرات في الذكاء الاصطناعي وزيادة التوظيف

يتضمن ذلك تحديد أعداد ونوعية خبراء الذكاء الاصطناعي مواهب واصحاب الكفاءات الذين سيضطلعون بدور أساسي في تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتوظيف الباحثين والممارسين. ولتحقيق ذلك من الضروري التركيز على:

- تطوير القدرات الأكاديمية والتقنية للجامعات في مجال الذكاء الاصطناعي ضمن برامج جديدة.
- زيادة عدد ونوعية الطلاب الذين يتلقون الزمالة الجامعية وزيادة تعليم الخريجين في مجال الذكاء الاصطناعي وحسب حاجة القطاع العام و الخاص و ضمن خطة مدروسة.
- تبني حلول الذكاء الاصطناعي ووتقنيات الثورة الصناعية الرابعة في مختلف القطاعات الحكومية، مما يساهم في رفع كفاءة الخدمات وتحقيق التحول الرقمي. وذلك من خلال اشراك جميع موظفي القطاع الحكومي في دورات لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- تضمين مناهج الدراسة المتوسطة والإعدادية في وزارة التربية لمهارات ولمبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي بالتزامن مع تنفيذ السياسة.
- لضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحقيق أقصى استفادة منها، نؤكد على أهمية الإشراف البشري لتطبيق هذه التقنيات. وبموجب ذلك، تقع المسؤولية الكاملة على الأفراد المعنيين بالتشغيل، وليس على الآلة.

المتطلبات:

أجهزة حاسوب

مراكز بيانات

مراكز الواقع الافتراضي

المحور الثاني: دعم البحث والتطوير وريادة الاعمال والابتكار

يقصد بذلك دعم الابتكاري في مجال الأنشطة البحثية وريادة الأعمال من أجل تطوير البيئة المحيطة للذكاء الاصطناعي ecosystem ويتم ذلك من خلال:

- زيادة أنشطة البحث والتطوير المتقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي ومراكزّ الابتكار ومراكز التميز.
- زيادة عدد التطبيقات وجودة المبادرات التيّ تطور منتجات وخدمات الذكاء الاصطناعي الأصلية.
- إنشاء صناديق رأس المال الاستثماري الموجهة نحو الذكاء الاصطناعي وتوسيع نطاقها.
- دعم تطوير وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وزيادة وتفعيل آليات المراقبة والتقييم.
- إعداد معايير لتصنيف الجهات العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتفعيل سياسة الرابح-الرابح Win-Win لتطوير أداء المؤسسات الحكومية.
- اقرار حوافز استثمارية للجهات التي تتبنى تطوير أنظمة وحلول الذكاء الاصطناعي.
- إقرار قانون الإعفاءات الضريبية التشجيعية لاستيراد المكوّنات المادية (Hardware) والبرمجية (Software) أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- تسويق منتجات الذكاء الاصطناعي للشركات الناشئة المحلية من قبل الجهات الحكوميةً وترويجها محليا وإقليمي وعالمياً

المتطلبات:

- تشجيع البرامج البحثية المتعلقة بتطوير انظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوفير المستلزمات المادية والبرمجية.
- العمل على توفير تخصيصات ماليه ملائمة لزيادة فرص الاستثمار وتطوير البنى التحتية.
- العمل على اعداد اطار قانوني ملائم يناسب مع التحول الرقمي الشامل واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- الانفتاح على القطاع الخاص وتوسيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لتسهيل بناء وتسويق النتاجات التطبيقية لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

المحور الثالث: إتاحة البيانات العالية الجودة والبنية التحتية التكنولوجية

يقصد بذلك توفير الوصول إلى البيانات العالية الجودة والاعتيادية ايضا والبنية التحتية التكنولوجية العالية السعة، وهو الأمر الرئيسي لمتطلبات تطبيقات الذكاء الاصطناعي ويتم ذلك من خلال :

- تطبيق مفهوم بيانات الحكومية المفتوحة.
- اقرار آلية لإدارة البيانات من أجل المشاركة الآمنة للبيانات لاستخدامها في الذكاء الاصطناعي والبحوث التحليلية المتقدمة.
- توفير فرص الوصول المشترك للباحثين والمبادرات التي بحاجة إلى بنى تحتية وحوسبة عالية الأداء في دراسات الذكاء الاصطناعي.
- إنشاء مكتبات للبرامج والخوارزميات المفتوحة المصدر للذكاء الاصطناعي وتكون متاحة لكافة مطوّري الذكاء الاصطناعي في العراق.
- تطوير مراكز البيانات الحكومية وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية لتخزين البيانات ونقلها ومشاركتها ومعالجتها واستخدامها وإعادة استخدامها.
- تنفيذ وثيقة التخاطب البيني بين المؤسسات الحكومية في مدة لا تتجاوز عام واحد لاستثمار قواعد البيانات بطريقة تتناغم مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المتطلبات:

- تطوير واستثمار البيانات وتحويلها الى بيانات مفتوحه متاحه لباقي المؤسسات ومرخصه من قبل القائمين على تلك المؤسسات.
- المساهمة في توسيع مفهوم X-Road (اكس رود) لاستثمار الوصول للبيانات وكذلك مشاركتها بين المؤسسات الحكومية.

المحور الرابع: تسريع التطبيق في القطاعات الحيوية

يجري ذلك من خلال لوائح لتسهيل وتسريع التكيّف مع التحوّلات التي ستنتج من الاستخدام الواسع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية والأنشطة الاقتصادية، وتنويع الأنشطة والأبحاث لزيادة الوعي من خلال:

- توفير المعرفة المتخصصة لموظفي الدولة من خلال التعاون مع خبراء التقنيات الحديثة في الجامعات والدوائر المختصة.
- تزويد الموظفين بالقدرات التقنية اللازمة لضمان استخدام آمن وفعال للذكاء الاصطناعي في جميع التعاملات الحكومية.
- بناء صندوق سيادي واستثماري للذكاء الاصطناعي والابتكار.

- **المتطلبات:**
  - تحديد القطاعات ذات الأولوية لتنفيذ تطبيقات الذكاء الاصطناعي فيها، وأهمها التعليم والصحة والسياحة (العامة والدينية) والزراعة والطاقة والنقل.
  - يجب على الوزارات والدوائرالحكومية تشجيع ثقافة الابتكار والتعلم المستمر بين موظفيها.
  - تعزيز قدرة القطاع الحكومي على تبني وتطبيق الذكاء الاصطناعي بكفاءة وفعالية، ويجب على اجميع الوزارات الاستثمار في برامج تدريبية مستمرة لتطوير المهارات التقنية للموظفين، مما يضمن فهمهم العميق للتقنيات المتطورة وقدرتهم على إدارتها لمواجهة تحديات المستقبل.

المحور الخامس: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

من الضروري تعزيز التعاون الإقليمي والدولي المتعدد الأطراف لمتابعة التطوّرات العالمية في الذكاء الاصطناعي والإسهام في الدراسات والمنتديات لتحسين وتعزيز لتطوير أطر الحوكمة والمعايير والمؤشرات الدولية. يمكن ذلك من خلال:

- ضمان المشاركة النشطة في حكومة البيانات العالمية، وأطر تطوير الذكاء الاصطناعي المسؤول والجدير بالثقة؛
- تنفيذ المشاريع المشتركة وأنشطة التعاون على المستويين الإقليمي والدولي مع الجهات والمؤسسات والمنظمات الرائدة في هذا المجال لتبادل الخبرات والاستفادة من الممارسات المثلى؛
- دعم الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص امن اجل ابتكار حلول متطورة ترفع من مستوى الخدمات الحكومية المقدمة وكذلك تساهم بالتحول الى الاقتصاد الرقمي؛
- الاستفادة القصوى من الخبرات والشراكات المحلية والدولية، لتمكين كل من القطاعين الحكومي والخاص لتطوير قدرات الموظفين والكوادر المحلية. من اجل بناء كفاءات محلية قادرة على قيادة المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي؛
- ترسيخ مكانة العراق كدولة محورية في تطوير الذكاء الاصطناعي من خلال شراكات دولية فاعلة بمشاريع بحثية متقدمة ستساهم في تطوير تطبيقات متقدمة في الذكاء الاصطناعي على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة إلى المساهمة في إنجاز أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لخدمة البشرية.

- **المتطلبات:**

- يجب على الوزارات والقطاعات الحكومية تشجيع موظفيها على حضور المؤتمرات والفعاليات وورش العمل من اجل متابعة أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي لتعزيزمن مهاراتهم التقنية وتطوير كفاءتهم.
- يتعين على الجهات الحكومية التعاون والتنسيق الفعال في كل ما يتعلق بمشاريع ومبادرات الذكاء الاصطناعي، ليشمل هذا التبادل المشترك للخبرات والمعلومات عن الخوارزميات والبيانات والبنية التحتية، بالإضافة إلى معايير الأمان متى ما سنحت الفرصة.

المحور السادس: تعزيز البيئة المحيطة بالذكاء الاصطناعي

يقصد بتعزيز البيئة المحيطة بالذكاء الاصطناعي، هو تسهيل تنفيذ ا لامور ا لاتية :

- تشريع القوانين التخصصية واتخاذ ا لاجراءات الإدارية الداعمةلمبادرات الذكاء الاصطناعي.
- اقرار القوانينّ الخاصة بالتحولات الرقميةّ ذات العلاقة والتي تم اعدادها مسبقا.
- ضمانّ حرية الوصول للمعلومة وبصورة ميسرة للجميع وذلك من خلال إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات واللائحة التنفيذية لتطبيقه.
- اقرار سياسات واضحة للجهات الحكومية باستخدام البيانات العالمية لأغراض الاطلاع والاستفادة منها.
- استثمار حلول ضمن تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالاستعانة بآلية التشفير لضمان الخصوصية عند جمع المعلومات الشخصية للمساعدة على سهولة التعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- كتابة الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي من خلال إقرار المبادئ والإرشادات التوجيهية لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع سيادة القانون وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية والتنوع مع مراعاة المسائل الأخلاقية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي مثل قابلية مساءلة مصممي الأنظمة ومدى شفافيتها في اتخاذ القرارات وعدم انحيازها ومراعاة خصوصية البيانات وحماية الملكية الفكرية وتعزيز القيم الإنسانية.
- تمكين المساءلة لاكتشاف كافة المخاطر المهمّة التي تتضمنها طبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي المصمّمة مسبقا، وجعل أنظمة الذكاءالاصطناعي المرتبطة باليات اتخاذ القرارات الحساسة والمهمة

المتطلبات:

- مراجعة الأطر القانونية القائمة، بما في ذلك حماية الملكية الفكرية (تشميل الملكية الرقمية) والجرائم المعلوماتية، لتطويرها بما يلائم متطلبات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.
- ينبغي العمل على وضع ميثاق وطنيا لأخلاقيات تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه. يضمن هذا الميثاق أفضل تنفيذ للحلول التكنولوجية دون المساس بالجوانب المتعلقة بالخصوصية والبيانات الشخصية واستغالها لتحقيق الربح أو لغايات مشبوهة.

حوكمة السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي

من خلال الاطلاع على الواقع الفعلي والقراءات التي تمّ جمعها من القطاعات ذات العلاقة للتعرّف على شمول الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العراق، يمكن اقتراح الآلية التالية:

- يتولى المجلس الأعلى للذكاء الاصطناعي (اللجنة العليا للذكاء الاصطناعي) الذي تم تأسيسه حديثاً اقتراح التشريعات اللازمة وإقرار آليات إدارية وتنظيمية، تتيح تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامها بالإضافة إلى تقييم واقع تنفيذ السياسة للاستفادة من الملاحظات الواردة من الجهات ذات العلاقة.
- تشكيل دائرة (المركز الوطني للذكاء الاصطناعي) وضيفتها التنسيق بين القطاعات المختلفة لمتابعة تنفيذ المشاريع والمبادرات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي. ترتبط هذه الدوائر بالمجلس الأعلى للذكاء الاصطناعي.
- يمكن للمجلس الاستعانة بلجنة استشارية تضم ممثلين من القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص العامل في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لتقديم المشورة التقنية اللازمة حول الأطر القانونية والتنظيمية والفنية.
- تتولى الجهات المعنية مهمة الإشراف على تنفيذ هذه السياسة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للذكاء الاصطناعي.
- إشراك القطاعات ذات الصلة (القطاعات التنفيذية والأكاديمية المعنية) بالتنسيق مع المجلس الأعلى للذكاء الاصطناعي بتقديم المبادرات في مشاريع الذكاء الاصطناعي.

الخطة الإعلامية

لتنفيذ هذه السياسة، لا بدّ من تبني خطة إعلامية توعوية، تطلقها هيئة الإعلام والاتصالات بالشراكة مع وسائل الإعلام المختلفة. تهدف هذه الخطة إلى التركيز على المواضيع التالية:

- أهمية تنفيذ سياسة وطنية للذكاء الاصطناعي ودورها في اعتماد هذه التكنولوجيا للحدّ من الطرق الروتينية التي تستهلك الكثير من الجهد والوقت والاموال و تزيد نسبة الشفافية بدرجه كبيرة.
- المكوّنات الرئيسية للسياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي ودورها في تطبيق التحوّل السريع في تنفيذ متطلبات المواطنين وزيادة الثقة بالمؤسسات الحكومية.
- دور السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي في إبراز هوية ملائمة ولائقة للعراق وعزمه على تطبيق التحوّلات الرقمية والتنافس في المؤشرات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
- دور السياسة في تحقيق التنافس العالي المستوى بين الوزرات الحكومية وكذلك شركات القطاع الخاص لتقديم ما هو أفضل لتلبية احتياجات المواطن.
- التركيز على أن تنفيذ السياسة هو خطوة مهمة في تطبيق التحوّل باتجاه الحكومة التفاعلية الذكية من خلال تسخير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تقديم وإتمام الخدمات الرقمية.
- على اللجنة الحالية مراجعة هذه السياسات سنويا من اجل المواكبة والاستدامة.

الرصد والتقييم

لتتبع تنفيذ السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي من قبل الجهات المعنية، من الضروري تحديد مجموعة مؤشرات للرصد والتقييم بالاعتماد على المؤشرات العالمية. تقترح هذه السياسة المؤشرات التالية:

- عدد المبادرات والتطبيقات والمشاريع المبنية على الذكاء الاصطناعي المنفذة لدى الجهات الحكومية؛
- عدد الشركات الناشئة المسجّلة والتي تعمل في مجال الذكاء الاصطناعي؛
- نسبة أنشطة التوعية والتدريب لدى الجهات العامة التي تركز على الذكاء الاصطناعي؛
- عدد البرامج الأكاديمية المُحدَثة لتعليم الذكاء الاصطناعي في الجامعات الحكومية والخاصة؛
- عدد المختبرات التخصصية في الذكاء الاصطناعي في الجامعات والكليات المتخصصة؛
- نسبة الأبحاث النظرية والتطبيقية وبراءات الاختراع الوطنية المبنية على الذكاء الاصطناعي؛
- نسبة النمو في الإيرادات والوفر في الإنفاق لدى الجهات العامة والعائد إلى اعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي؛
- عدد الخدمات الرقمية التي أصبحت تقدّم وفق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

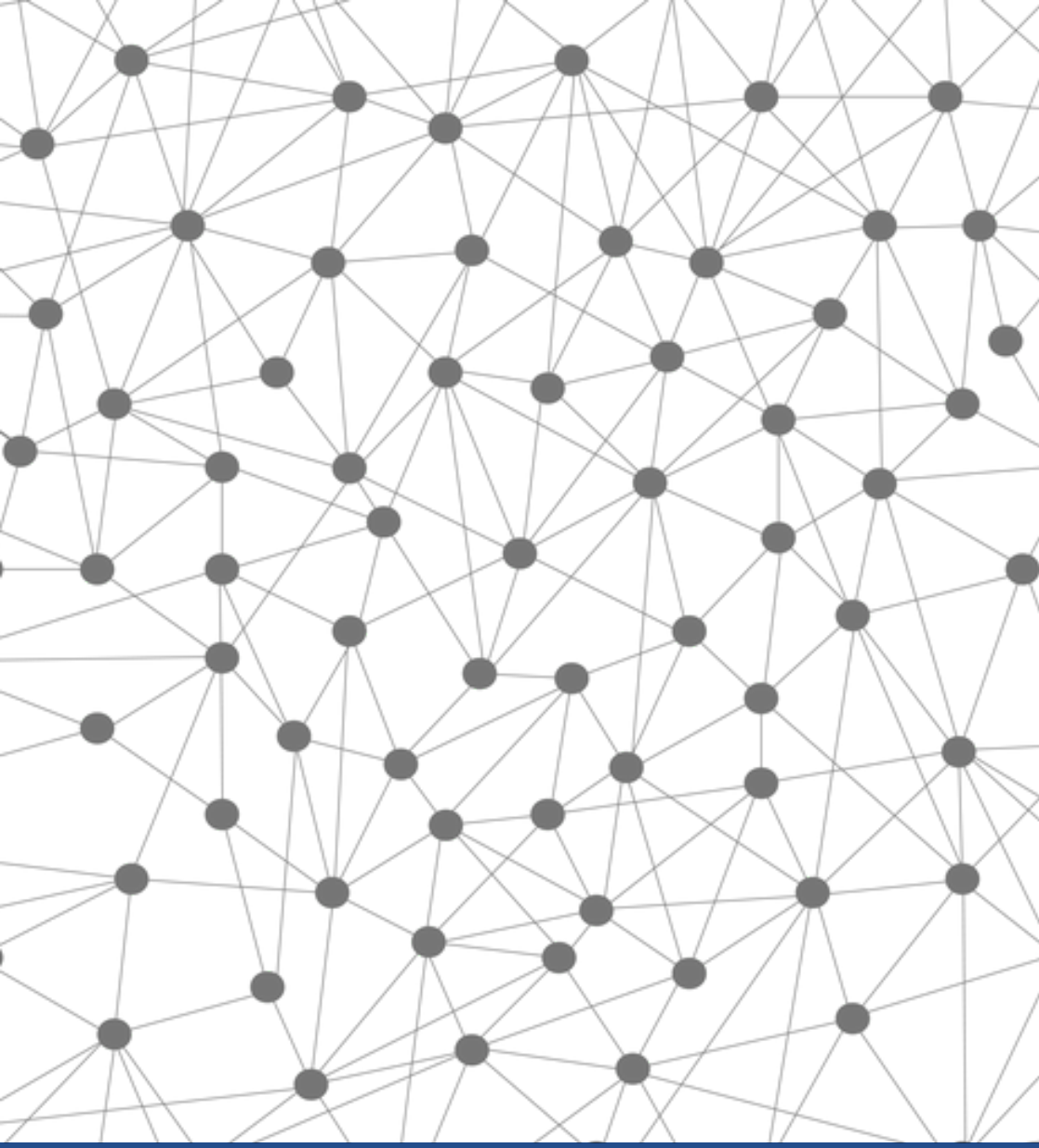

نستوحى من الماضي العريق للعراق لتحفيز وبناء المستقبل

https://ai.gov.iq